

الداخلية تمنع اجتماع مركزية بن فليس



أكد مصدر مسؤول في حزب طلائع الحريات، مساء اليوم الثلاثاء 26 فيفري 2019، أن وزارة الداخلية رفضت منح الترخيص لاجتماع اللجنة المركزية لحزب علي بن فليس، هذا الخميس بتعاضدية عمال البناء في ضاحية زرالدة غرب العاصمة.

وفي بيان حصل عليه "ليبرتي عربي"، أفيد أنّ "حزب طلائع الحريات الذي كان يتهيأ لعقد دورته السابعة للجنة المركزية، يوم 28 فيفري الجاري، وكان التاريخ محددًا منذ مدة، قد حجز لهذا الحدث قاعة "التعاضدية العامة لعمال مواد البناء" بزرالدة، حيث أودع طلبا لدي والي ولاية الجزائر بتاريخ 13 فيفري الجاري، أي 15 يوما قبل التاريخ المحدد لانعقاد هذه الدورة ليتفاجأ هذا اليوم 26 فيفري وعلى الساعة السادسة مساءً بمكالمة هاتفية، أي 48 ساعة قبل موعد الاجتماع، من موظف بمصالح مديرية التنظيم والإدارة العامة لولاية الجزائر يخبره أن القاعة المذكورة تمّ تسخيرها من طرف والي ولاية الجزائر".

وتابع البيان: "إنّ طلائع الحريات يستغرب أن يستغرق الرد على طلب لاجتماع نظامي لحزب سياسي معتمد كل هذه المدة، ويندد بشدة بهذا التجاوز، ويضع الرأي العام العمومي كشاهد عن هذا التعسف الصارخ في استعمال السلطة".

وانتقد حزب بن فليس "مثل هذا التصرف لولاية الجزائر التي لم تكلف نفسها عناء الرد الكتابي عن طلب تم إيداعه حسب الشروط والأشكال القانونية بشكل في حد ذاته قلة تقدير واحتقار تجاه الأحزاب السياسية للمعارضة".

وحملت طلائع الحريات، مسؤولية هذا "التعسف في استعمال السلطة" إلى "وزير الداخلية والجماعات المحلية"، معتبرة ذلك "نية مبيتة لعرقله نشاطات حزب سياسي من المعارضة".

وجاء في البيان: "بتصرفه هذا، يتخلى وزير الداخلية والجماعات المحلية عن صفته كوزير للجمهورية والذي يفرض عليه الحياد، ويضع نفسه في خدمة مترشح وأحزاب التحالف الرئاسي وحدهم".

وأثنى "فيتو" مصالح "نور الدين بدوي" لبرهن أفق اجتماع مركزية بن فليس المقرر في آخر أيام الشهر الجاري لحسم مسألة تعاطي طلائع الحريات مع رئاسيات 18 أبريل القادم.

وبحسب مصدرنا، ستكتفي طلائع الحريات بعقد اجتماع المكتب السياسي هذا الخميس، على أن يتم استباق ذلك بمشاوره كافة المناضلين، قبل البت في رئاسيات 18 أبريل، مشيراً إلى أنّ كل الخيارات تبقى مفتوحة، بما فيها عدم خوض السباق الرئاسي.

كامل الشيرازي

بيان حزب طلائع الحريات

إن حزب طلائع الحريات الذي كان يتهيأ لعقد دورته السابعة للجنة المركزية، يوم 28 فيفري الجاري، والتي كان تاريخها محددًا منذ مدة، قد حجز لهذا الحدث قاعة "التعاضدية العامة لمواد البناء" بزرالدة، حيث أودع طلبا لدي والي ولاية الجزائر بتاريخ 13 فيفري الجاري، أي 15 يوما قبل التاريخ المحدد لانعقاد هذه الدورة ليتفاجأ هذا اليوم 26 فيفري وعلى الساعة السادسة مساءً بمكالمة هاتفية، أي 48 ساعة قبل موعد الاجتماع، من موظف بمصالح مديرية التنظيم والإدارة العامة لولاية الجزائر يخبره أن القاعة المذكورة تمّ تسخيرها من طرف والي ولاية الجزائر.

إن طلائع الحريات يستغرب أن يستغرق الرد على طلب لاجتماع نظامي لحزب سياسي معتمد كل هذه المدة ويندد بشدة بهذا التجاوز ويضع الرأي العام العمومي كشاهد عن هذا التعسف الصارخ في استعمال السلطة.

إن مثل هذا التصرف لولاية الجزائر التي لم تكلف نفسها عناء الرد الكتابي عن طلب تم إيداعه حسب الشروط والأشكال القانونية يشكل في حد ذاته قلة تقدير واحتقار تجاه الأحزاب السياسية للمعارضة.

بالنسبة لطلائع الحريات فإن هذا التعسف في استعمال السلطة يتحمل مسؤوليته وزير الداخلية والجماعات المحلية، ويشهد على نية مبيته لعرقلة نشاطات حزب سياسي من المعارضة.

إن بتصرفه هذا يتخلى وزير الداخلية والجماعات المحلية عن صفته كوزير للجمهورية والذي يفرض عليه الحياد، ويضع نفسه في خدمة مترشح وأحزاب التحالف الرئاسي وحدهم.